**المحاضرة الاولى**

**مدخل نظري للمنظمات و اسباب ظهور الحوكمة**

**مقدمة :**

إن ظهور مختلف النظريات الاقتصادية للمنظمات كان مرتبطا بلأعمال المفكر الاقتصادي ادم سميت التي تطرق اليها في كتابه ثروة الامم سنة 1776 ، خاصة فيما يتعلق "**بمبدأ اليد الخفية "** التي تؤكد على أن الحراك الاقتصادي تتحكم في المصالح الشخصية ،اي أن هده الاخيرة هي المسؤولة عن دفع حركة الاقتصاد و تنشيطه دون الحاجة الى تدخل الدولة .

و من أشهر اقواله في هذا الموضوع :"إننا لا نتوقع غذائنا من احسان الجزار او صانع الجعة أو الخباز ، و إنما نتوقعه من عنايتهم بمصلحتهم الخاصة ، نحن لا نخاطب إنسانيتهم و انما نخاطب حبهم لذواتهم ".

بحيث يرى ادم سميت أن الفرد الذي كان من قبل محايدا اصبح بسبب مصلحته الذاتية او الخاصة عاملا من أجل المصلحة العامة .

انطلاقا من هده الافكار اصبحت الرأسمالية مسيطرا على الانتاج فتأثرت مسألة الربح ، و كيف يمكن تحديده و تقسيمه ؟ و تجمع لعمال في المصانع فأصبح ما يحدد الاجر و المسؤولية من القضايا الاساسية ....و غيرها من التغيرات و المعاملات التي فرضت ضرورة البحث عن نظريات تتصدى لمختلف التحولات الاقتصادية التي عرفتها المؤسسات .

و في هذا السياق سيتم التطرق الى النظريات الاقتصادية الثلاثة الاقرب لتفسير اسباب لزوم التوجه الى الحوكمة بالتسلسل :

**1-نظرية حقوق الملكية :**

تبحث نظرية حقوق الملكية على فهم الوظائف الداخلية للمؤسسات اعتمادا على مفوم حق الملكية ،يعتبر كل من ALCHIAN et DEMSETZ 1972 ، ان فعالية المؤسسة يخضع لتعريف حقوق الملكية ، لان هذا الاخير يحدد شروط امتلاك الفائض الناتج عن نشاط الانتاج ،و المشكل معقد لما يكون هناك انفصال بين مالك رأسمال و المسير ، توجد تفرقة حول حقوق الملكية ، حيث تصنف على النحو التالي :

* حق الاستعمال : تعني حق استعمال المواد .
* حق الاستغلال : مرتبطة بحق استغلال المواد.
* حق الافراط : تعني حق بيع المواد .

**2- نظرية تكلفة الصفقات :**

النظرية الحديثة لتاريخ الشركات حسب كوز **COASE**  سنة 1973 ،هي أن المنشأة موجودة كبديل عن اساليب صفقات أكثر تكلفة ، فتكاليف الصفقات المتعلقة بالتفاوض و التعاقد و التنسيق و أداء الحقوق و الواجبات في إطار مجموعة من العقود يمكن تخفيضها من خلال إنشاء المنشأة التي تعمل لمثابة وسيط بين المستهلك و مورد المدخلات .

و بالتركيز على فكرة **COASE** فإن تكاليف الصفقات تعتبر تفسيرا لوجود الشركة ، دعا منظروا الاقتصاد المختصون في البحث عن نظرية تكلفة الصفقات الى توحيد المعاملات عن طريق طرحهم للسؤال الاتي : ماهي درجة اندماج المعاملات داخل الشركة ؟ و لتحقيق ذلك ينبغي تنظيم المعاملات و الصفقات من خلال الادارة ( التنظيم بقواعد محددة ).

**3-نظرية الوكالة :**

تصف نظرية الوكالة المنشأة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية و أن وجود المنشأة يتحقق من خلال واحد أو اكثر من العقود الاتفاقية و ان عقود الاستخدام ماهي الا لتخصيص الموارد و وصف الغرض من نشاط المنشأة و بالتالي يمكن دراسة سلوك المنشأة عن طريق تحليل العلمة لعقود التوظيف الخاصة بها .

اذا بحثنا اكثر في الادبيات الاقتصادية لحوكمة الشركات نجد أنه في سنة 1932 كان كلا من means et berle من أوائل من تناول فصل الملكية عن التسيير ليتطرق بعدها كلا من **JENSEN ET MECKLING**  سنة 1976 الى مشكلة الوكالة .

عرف كل منهما الوكالة بأنها "عقد يعين بموجبه شخص أو عدة اشخاص (الرئيسي ) شخصا أخر هو العون للقيام بأعمال معينة لفائدة الاول ، مما يستوجب تفويض السلطة للعون ).

**مشكلة الوكالة :**

تعمل نظرية الوكالة على معالجة مشكلات العلاقة بين الرئيس و العون من ناحية انفصال الملكية عن التسيير و اختلاف مصادر تمويل المشروع برأس المال، وكذلك مشكلة تحمل المخاطر و وظائف صنع القرار و مراقبة أداء الاعوان .

**مصادر مشكلات الوكالة:**

* عدم قدرة الرئيس على رقابة اداء العون .
* عدم تناظر المعلومات ، حيث أن العون لديه معلومات اكثر من الرئيس و حتى و لو توفرت نفس المعلومات للرئيس فإنه قد لايستطيع تفسيرها بنفس قدرة العون .
* عدم اكتمال العقود و التكاليف المرتبطة بها .

فبينما يسعى الرئيس الى الحصول على أكبر قدر من جهد و عمل العون مقابل أجر معقول ، فإن العون يسعى الى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من المكافأت ، الحوافز ، و المزايا مع بدل مجهودات اقل .

فلهدا تهدف هده النظرية الى صياغة العلاقة بين الطرفين بهدف جعل تصرفات الوكيل تنصب في تعظيم ثروة المالكين .

**تخويل سلطة اتخاد القرارات**

الاصيل

الوكيل

**تخويل سلطة اتخاد القرارات**

مشكلة تحمل المخاطرة

مشكلة عدم تماثل المعلومات

مشكلة الاختيار المعاكس

مشكلة تضارب المصالح

**تولد مشاكل الوكالة**

**تؤثر في**

حماية حقوق اصحاب المصالح

**الشكل (1) مشاكل نظرية الوكالة**